

تمهيد

ماهية حقوق الانسان

ان الضرورة تقتضي ونحن نبدأ بالحديث عن حقوق الانسان ان نشير اولاً الى ماهية حقوق الانسان لكي تكون مدخلاً تبسيطياً اولياً لفهم وادراك جذور تلك الحقوق وتطورها والاعلانات والمواثيق التي تناولتها واهتمت بها .

فمفهوم حقوق الانسان يتمحور عن مفردتين (الحقوق والانسان) وعليه سنتناول معنى الحق وما المقصود بالانسان لكي نتوصل اخيراً لمعرفة (حقوق الانسان).

ما هو الحق؟

تعريف الحق :- هو مركز شرعي من شأنه ان ينفع به صاحبه او غيره . او هو مصلحة اي منفعة تثبت لانسان ما او لشخص طبيعي او اعتباري او لجهة على اخرى .

تعريف الحقوق :- جمع حق والحق ضد الباطل وكل حق يقابله واجب والحق في اللغة الثابت.

ولا نكون امام حق او لا يستطيع شخص ما ان يدعي بانه صاحب حق الا اذا قرره الشرع والدين ، او القانون او العرف او الاتفاقيات والمواثيق الدولية .
بمعنى انه ليكون الحق في موضوعنا مصلحة ومنفعة ينفع بها صاحبها ويتمتع بمزاياها وفي المقابل يكون واجباً والتزاماً على جهة اخرى او على شخص ليؤديه ان يكون ثابت بشرع او قانون او اعلان عالمي او اتفاقية دولية .

وفي الفقه القانوني فان للحق مضمين :-

- الاول ما كان فعله مطابقاً لقاعدة محكمة اي ثبت ووجب وحق المرء ان يفعل كذا .
- الثاني ما تسمح بفعله القوانين الوضعية او ما تسمح به العادات والتقاليد والاخلاق .

وهذا الفقه كان قد ميز بين نوعين من الحقوق الحق الطبيعي والحق الوضعي الاول هو مجموعة الحق الملازم لطبيعة الانسان من حيث هو انسان ، والثاني هو من الحق المنصوص عليه في القوانين المكتوبة والعادات الثابتة والحق الطبيعي يحتضنه القانون الطبيعي اما الحق الوضعي يحتضنه القانون الوضعي والاخيرة يمكن الحديث فيها عن حقوق سياسية وحقوق مدنية

وتأسيساً على ماتقدم نستنتج ان يكون لك حق معناه ان على الفرد او على مجموعة محددة من الناس واجبات مقابلة تجاهك ، وان يكون لك حق في الحياة فعلاً يعني وجوب امتناع الناس اينما كانوا عن الاعتداء على حياتك وهذا يعني ان حقك في الحياة يفرض واجبات

على جميع الناس واجبات سلبية اي عدم المساس بحياتك وصحتك وهذا قابل للتطبيق فوراً لان الواجب المفروض هنا هو واجب احترام وليس واجب القيام باعمال محددة ونظراً الى قابلية حقتك للتطبيق فوراً فانه يمكن تحويله الى حق وضعي عن طريق تثبيته في دستور او قانون .
وعندما نقول ان لك حقاً انسانياً معناه ان اي انسان اخر في اي مكان وزمان يمتلك مثل هذا الحق وبغض النظر عن جنسه او لونه او طبقته او قوميته او دينه او وظيفته .

ما هو الانسان ؟

الانسان معروف ولكن يختلف العلماء والناس فيه عند النظر اليه من جهة معينة او زاوية ضيقة او هدف محدد فمن قال انه الحيوان الناطق اي المخلوق الذي يمتاز بالنطق والكلام وبعضهم يخصه بجنس معين وهكذا .

والانسان في الحقيقة والواقع هو احد افراد الجنس البشري او هو كل ادمي مهما اختلفت الصفات والاعتبارات او هو ادم وحواء ومن ولد منهما وتناسل والمكون من جسم وروح دون النظر الى التفاوت والاختلاف في سائر الاعراف الاخرى سواء اكان ذكر او انثى غنياً ام فقيراً كبيراً ام صغيراً ابيض ام اسود .

ان تفرد الانسان عن سائر المخلوقات لا يقتصر على الاسم فقط بل يتمثل بالتفكير والادراك والنطق كما انه يتمثل باحتلاله وظائف عديدة يتميز بها عن سائر المخلوقات الحية من انتصاب قامته وقدرته على الكلام .

ان الانسان ككائن حي يختلف عن غيره من الكائنات بخاصية العقلانية والارادة والوعي والاحساس اي هو الانسان القادر على تفهم حقوقه وواجباته من خلال علاقته بالآخرين ومن خلال تطابق مصلحته مع المصالح الجماعية العامة من هذا يفهم ان الانسان في الاصل يحمل طبيعة مزدوجة فالانسان بقدر ما هو كائن فردي يسعى الى الاحتفاظ بشخصيته والمحافظة على كيانه المستقل فانه كذلك كائن اجتماعي يبحث عن الاجتماع مع الآخرين وهذه الطبيعة المزدوجة لدى الانسان هي التي ادت الى ظهور حقوق الانسان فالحقوق لا وجود لها في مواجهة الغير او عندما يعيش الانسان في مجتمع .

ما هي حقوق الانسان ؟

ليس هنالك رأي جامع شامل على تسمية واحدة (لحقوق الانسان) بل هنالك عدة مفاهيم تستخدم للدلالة عليها .

- فهناك من يسميها بالحقوق الطبيعية.
- وهناك من يسميها بالحقوق الاساسية او الحقوق والواجبات الاساسية .
- وهناك من يربطها بالحرية فيسميها بالحقوق والحريات.

ونحن نفضل استخدام مفهوم حقوق الانسان ؟

-كون ان هذا المفهوم يتطابق مع جوهر فلسفة الحقوق التي ارتبطت بالانسان وهي من اكثر المفاهيم تداولاً في عالمنا المعاصر .

-هذا من جانب ومن جانب اخر فان الحريات هي حقوق الانسان اي حقوقه في ان يكون حراً من القيود التي يراد فرضها عليه .

ان من الثابت ان حقوق الانسان هي نتاج تاريخي وهي تواكب التطورات التاريخية وتتطور معها فهي حقوق في حالة حركة وتطور وليست ساكنة رغم ان الهدف منها هو التعبير عن مبادئ راسخة فهي هدف مشترك لاعضاء المجتمع الدولي كافة وهذا يدفعنا للقول انها حقوق اصيله بالانسان بوصفه حقاً سامياً طبيعياً وبذلك لا يستطيع احد ان يقيد هذا الحق كما لا يؤثر انتهاكها في وجودها .

وعليه يمكن القول ان حقوق الانسان هي قدرة الانسان على اختيار تصرفاته بنفسه وممارسة نشاطاته المختلفة دون عوائق مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع .

الفصل الاول

تاريخية حقوق الانسان

سنتناول في خضم هذا الفصل ثلاثة مباحث نتناول في الاول حقوق الانسان في الحضارات القديمة وفي المبحث الثاني نتناول حقوق الانسان في الشرائع السماوية وفي المبحث الثالث نتناول حقوق الانسان في العصور الوسطى .

المبحث الاول

حقوق الانسان في الحضارات القديمة

كان التاريخ الانساني عبر تطوره محطة للعديد من الحضارات البشرية وكان لكل منها خصوصيتها التي تركت بصماتها في مختلف نواحي الحياة ومنها الانسان وحقوقه سلباً وإيجاباً وفي خضم هذا الاختلاف كانت الحضارة البابلية رائدة في هذا المجال دون نسيان الحضارات الاخرى من يونانية ورومانية وفارسية واسهاماتها في مجال حقوق الانسان .

المطلب الاول

حقوق الانسان في الحضارات العراقية

الحديث عن الجذور التاريخية لحقوق الانسان يقودنا بالضرورة للحديث عن الحضارات العراقية القديمة التي عرفتها بلاد وادي الرافدين من الاكدية والاشورية والبابلية ، فقد كان لها سبق والريادة بمسألة الحقوق والحريات وطلب المساواة ، وانه لامر مدهش ان يكون البدء التاريخي لهذه الحقوق هو شريعة حمورابي في حدود (750) قبل الميلاد حيث مرت البشرية بدهور طويلة لا يحكمها غير شريعة الغاب حتى اتى (حمورابي) فاحدث نقلة نوعية لا سابقه لها وعلى نحو يدخل الجماعة البشرية في نمط جديد من العلاقات تحدت به الحقوق والواجبات على نحو دقيق وملزم للأفراد وللحاكم.

(كان العراقيون خلال اطوارهم الحضارية سواء كانت سومرية ام اكدية ام بابلية ام اشورية يطالبون عاهلهم باعتبارهم نائباً للالهة بوضع قوانين وقواعد وتطبيق اجراءات تكفل للجميع الحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة) .

- فقد ورد في نكس سومري ما يمكن اعتباره اقدم وثيقة تاريخية تشير صراحة الى اهمية حقوق الانسان ، ففي عام 1878 تم العثور في مدينة الشطرة في جنوب العراق على لوح سومري يضم عدد من الاصلاحات الاجتماعية التي وضعها العاهل السومري (اوركاچينا) حاكم لكش للقضاء على التمايز الاجتماعي بين الفقراء والاعنياء والمساوي التي يعاني منها سكان دولة

المدينة انذاك حيث ورد في نص يقول (بيت الفقير صار بجوار بيت الغني رغبة في تحقيق المساواة بين الناس في مجتمع دولة المدينة).

- كما كان لحضارة وادي الرافدين السبق في المطالبة بحقوق المرأة ففي شريعة اورنمو هنالك العديد من القوانين التي تعالج حقوق المرأة غير المتزوجة والمرأة المتزوجة والمرأة المطلقة وان هذا الاهتمام بالمرأة وحقوقها لم يقف عن هذا الحاكم او ذلك ولعل السبب في ذلك كون المرأة كانت سباقة على النسوة المعاصرات ، فقد شاركت نساء سومريات ازواجهن الامراء والحكام في الاشراف على شؤون الدولة وتصريف الامور المالية وجمع الضرائب وتوزيع الارزاق وترؤس الحفلات كانت منهن كاهنات في المعبد وان عصر نبوخذ نصر (605-562) قبل الميلاد عرف امثلة عديدة لما حوته القوانين والشرائع من حقوق للمرأة كحق التعليم وادارة املاكها بنفسها .

- وقد تضمنت شريعة حمورابي (1792-1750) اشهر القوانين التي اهتمت بحقوق الانسان فقد احتوت على (30) مادة قانونية تتعلق بقضايا (القضاء ،الشهود ،السرقه ، شؤون الجيش ، والزراعة ، والقروض ، كما انها عالجه شؤون العائلة من زواج وطلاق وارث وتبني فقد حرص حمورابي على سيادة المجتمع البابلي ورفاهيته وسيادة القانون والتاكيد على انصاف المظلوم وحماية اليتام والارامل والضرب على ايدي المستغلين والمرتبسين وهذا جاء في مقدمة شريعته)

وعلى العكس من هذا هنالك من يرى ان الفرد لم يتمتع باي حقوق وحرية تجاه سلطة الدولة في المجتمعات العبودية اذ خضع الفرد في الامبراطورية الشرقية في العراق ومصر خضوعاً تاماً للدولة في النواحي الدينية والدنيوية بل امتد هذا ليشمل اكثر الامور خصوصية كالزواج والطلاق والعائلة ، وانه وحتى لو اقرنا بهذه الحقيقة وسلمنا بها فان الحضارات الاخرى القريبة منها والتي تلتها لم ترق الى مستوى الرقي والاهتمام والمعرفة الذي بلغته حضارة وادي الرافدين ، فمصر الفرعونية مثلاً لم تعرف الحقوق والممارسات الانسانية حتى القرن الخامس قبل الميلاد اذ كان الفرعون قبل ذلك يعد نفسه الهاً مطلقاً في الحكم وهو مصدر التشريع والعدالة .

المطلب الثاني

حقوق الانسان في الحضارة اليونانية

كان الوضع في المدن اليونانية القديمة مختلفاً اذ اعترف لطبقة (المواطنين الاحرار) فقط بالحق في الاسهام في تسيير الدولة .

ان ما كان يجمع دول المدن اليونانية القديمة ان سكانها كانوا ينتمون الى ثلاث طبقات الواحدة تختلف عن الاخرى في الحقوق السياسية والمدنية ويمكن تخيل هذه الطبقات على شكل هرم .

- تستقر في قاعدته طبقة العبيد وهي الطبقة التي تشكل الدعامة الاقتصادية التي يقوم عليها النظام في دويلات المدن اليونانية ، لقد كانت العبيد يتعرضون لانتهاكات شديدة لحقوقهم الى حد ان وصل الامر بالعبيد بالوقوع ضحية للقتل من قبل المواطنين العاملين بمراكز متقدمة وكان هذا الامر ينسجم مع معتقداتهم الدينية فاليونانيون يعتقدون ان الاله (زيوس) خلق الناس من معادن مختلفة المواطنين من الذهب الخالص والاجانب من الفضة والعبيد من الحديد .

- اما الاجانب الذين ياتون في المرتبة الثانية بعد العبيد فلم يكن حالهم بالافضل الا من حيث التمتع بالحقوق المدنية فقط دون الحقوق السياسية .

- في قمة الهرم توجد طبقة المواطنين اليونانيين الذين يتمتعون بكافة الحقوق المدنية والسياسية .

وبالتالي يمكن القول بان دويلات المدن اليونانية كانت تعاني من العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان حتى ان الديمقراطية التي يفخر بها اليونانيين اطلق عليها بالديمقراطية العرجاء كونها اقتصرت على الرجال دون النساء والمواطنين دون العبيد والاجانب الذين شكلوا غالبية السكان .

لكن الحضارة اليونانية شهدت انعطافة كبرى ازاء حقوق الانسان وذلك بعد ظهور جماعة (السفسطائيون) الذين اثاروا مفاهيم ليست جديدة فقط وانما خطيرة هزت الايمان الديني والاجتماعي فقد افسحت هذه الجماعة المجال للبحث في اشكالية الانسان وادميته وافسحت المجال لظهور مدارس عديدة لها دور في مناقشة ادمية الانسان منها .

-المدرسة الكليبية التي دعت الى المساواة بين البشر تلك الدعوة القائمة على الزهد بخيرات الدنيا التي تؤدي الى ازالة اسباب القوة واضعاف رغبات الانسان الجانحة للظلم والاستبداد .

- المدرسة الابقيورية التي دعت كذلك الى المساواة بين البشر واشاعة روح الاخاء بينهم ودعت الى اقامة عالم واحد يسوده قانون واحد .

-المدرسة الرواقية التي نادى بمبدأ الاخوة بين البشر مهما كان وضعهم الاجتماعي ومهما كانت اعراقهم ماداموا يتبعون قانون واحد وهو القانون الطبيعي .

المطلب الثالث

حقوق الانسان في الحضارة الرومانية

اذا كانت هنالك سمة انفردت بها الحضارة الرومانية فهي اهتمامها بالقانون وبالذات بالقانون الدولي الذي تضمن افكاراً انسانية متعلقة بالسلم العالمي وافضل من جسد هذا الاهتمام هو شيشرون (يجب ان تكون الحقوق القانونية للمواطنين في الجمهورية الواحدة متساوية) الا ان افعالهم ناقضت اقوالهم اذا سلموا بنظام الرق بشكل واسع جداً .

وقد ابدى فقهاء اخرون اهتماماً بجوانب اخرى والاخذ بفكرة الدستور المختلط الذي يقوم على اساس توازن وتعادل الطبقات الاجتماعية بحيث تصبح الحرية حرية الجميع لاحرية الفرد او الجماعة او حرية فوضوية ، بينما نادى اخرون بضرورة المساواة بين الافراد جميعهم كونهم ينتمون الى دولة واحدة .

ان هؤلاء الفلاسفة وغيرهم كانوا سبباً بدفع الحضارة نحو الامام صوب تأكيد ادمية الانسان واقل ما يمكن ان توصف طروحاتهم بانها حريئة ومواضحة ويظهر ذلك جلياً من خلال ما ذهبت اليه هذه القوانين كونها:-

- قيدت سلطة الحاكم المطلقة الشديدة بالنفي والاعدام وامنت سلامة حياة المواطن الروماني من خلال اعطائه الحق في استئناف الاحكام الشديدة او جعل الرأي النهائي في تلك الاحكام من حق جميع الشعب .

- كما ان التقييد قد امتد ليشمل القواعد الخاصة بالعقوبات المتعلقة بجرائم القتل والسرقة وتدابير الفتن والمؤامرات والاعتداء على الغير .

خلاصة القول ان الحضارة اليونانية والرومانية لم تعرف حقوق للانسان كالحقوق المعروفة في عالمنا اليوم وانما كانت اسهاماتهم تتمثل في فتح الابواب امام الاجزين لتتناول هذه الافكار وتطورها وصياغتها في معاهدات واعلانات اقليمية ودولية .

المطلب الرابع

حقوق الإنسان في الحضارة الفارسية

ان ادمية الانسان في الحضارة الفارسية لم تكن مسحوقة فحسب بل غير موجودة اساساً الا لفئة قليلة جداً من المجتمع الفارسي ؟

لعل السبب في ذلك يعود لكون ان المجتمع الفارسي كان مقسماً الى طبقات -طبقت الملوك :- وهم الحكام والامراء ولهم حق الطاعة والتقدير وقد وصل الحال بالقيم الاخلاقية والانسانية في الحضارة الفارسية القديمة الى حد من التردّي حتى طال الملوك الذين اتصفوا بالكذب والغدر فقد اعلن احد ملوكها المصلحين وهو (دارا) ان حروبه ضد الملوك التسعة في المقاطعات الايرانية كان بسبب ما اتصفوا به من الكذب ، وكذبهم هذا كان وراء ثورة الاقاليم الفارسية ضدهم .

- طبقة رجال الدين :- الذين يأتون بعد الملوك من ناحية الشرف والرفعة والمركز الاجتماعي .
- طبقة الاشراف :- المتكونه من التجار والقادة العسكريين وكبار موظفي الدولة .
- طبقة العامة :- وهي الطبقة الاقل منزلة وشرفاً ورفعة ولا يجوز مساواتهم مع غيرهم من الطبقات ويأتي الى جوارها طبقة الارقاء .

وعلى الرغم من الاختلاف بين هذه الطبقات فهناك قواسم مشتركة وعلاقات متداخلة تعتمد على منزلة الشخص وامكاناته المادية في حين انعدمت العلاقة بين الطبقات الثلاث الاولى مع طبقة العامة فالظلم والاضطهاد هو ما كانت تعاني منه هذه الطبقة والذي امتد ليُشمل حتى المرأة التي ابيح استغلالها للدعارة حتى داخل معابدهم فقد كانوا مناهضين لمبدأ المساواة بين الناس حيث كان النظام الاقطاعي هو السائد بكل ما يحمله من قسوة وظلم .

ورغم هذه الصورة المأساوية فان الحضارة الفارسية انجبت ملوك عظام لم يرضوا بظلم الانسان لآخيه الانسان فقد اهتموا كثيراً بالانسان وحقوقه ومفردات حياته اليومية فقد كان الملك لهراسب مثلاً محموداً عند اهل مملكته شديد التفقد لاصحابه ولم يكن ابنه باقل شأناً منه فقد قال عند تنويجه (نحن صانعون فكريا وعملنا الى كل ما ينال به الخير) .

المبحث الثاني

حقوق الانسان في الشرائع السماوية

كانت الديانات السماوية من يهودية ومسيحية واسلامية افضل من افسح وحدد وبين حقوق الانسان ووضع الضمانات لممارستها والتمتع بمضامينها ، مع اقرارنا بان مصدر تلك الاديان هو الله سبحانه وتعالى ولكن يظل الاسلام دون سواه الاوسع والاكثر احاطة بالانسان وحقوقه .

ش

المطلب الاول

حقوق الانسان في الديانة اليهودية

ابتداءً يجب التمييز بوضوح لا يقبل الشك بين اليهودية كديانة سماوية وبين ما هو سائد من معتقدات وقيم وعادات اجتماعية قبل ظهور النبي موسى عليه السلام ولكن مع الاسف ان تلك القيم ظلت موجودة حتى بعد ظهوره .

حيث كان نظام الرق منتشراً ومعروفاً منذ القدم عند اليهود وكان ينظر اليه على انه ذو غطاء ديني ، والغريب ان غير اليهودي هو وحده الجائز استرقاقه سواء اكان ذلك بالحرب او بالشراء ويعامل بعنف ولايجوز تحريره او افتداؤه ويبقى رقيقاً ابد الدهر ، اما اليهودي فهو لا يسترق لان اليهود هم عبيد الله الذين اخرجهم من ارض مصر فلا يباعون ببيع العبيد ، وكان الرقيق يباعون مثلما تباع الاشياء والمتاع .

الا ان الرقيق كانوا يتمتعون بميزتين عن الامم المجاورة وهما :-

1- انهم كانوا يتمتعون بالراحة من عناء العمل لمدة ستة اسابيع في العام .

2- ولا يجوز للسيد ان يضرب عبده ضرباً مبرحاً .

ولقد اجازت نظم اليهود ان يستعبد اليهودي اخاه اليهودي لاسباب ثلاث :-

1- عدم الوفاء بالدين .

2- السرقة فالسارق الذي لايرد ما سرقه يسرقه صاحب الشيء المسروق تعويضاً له .

3- كما استعبدوا الاجانب نتيجة الانتصار في الحروب او الشراء من سوق النخاسة .

وعندما جاء النبي موسى عليه السلام برسالته دعاهم الى الوفاء والمحبة والتحرر من ذل العبودية والاحسان الى اعدائهم وحثهم على السلام والمحبة والتعاون بين الناس ولم تجد دعوة سيدنا موسى اذان صاغية وذلك لما جبلوا عليه من حب الذات وكراهية بقية الاجناس . ولم تفلح تعاليمه هذه على الرغم من النصوص الواضحة في التلمود التي تحث عليها .

المطلب الثاني

ترك

حقوق الانسان في الديانة المسيحية

لقد جاءت الديانة المسيحية بكل ما تحمله هذه الديانة من قيم اخلاقية وتعاليم روحية لتحدث هزة عنيفة في اوساط المجتمع اليهودي.

- فقد رفضت قيماً مثل (الرق واستعباد الانسان لاخته الانسان) - ولطفت قسماً اخر .

- واثرت بتعاليم جديدة تؤكد ادمية الانسان وسموه الروحي ، فقد كانت تدعو الى المحبة والاخاء والى الروحانية والابتعاد عن المادية ودعت الى الايمان بالله ومحبة الانسان لاخته الانسان وتدعو الى الغاء العنصرية والتباغض بين الناس .

ولكن هذه الدعوات لم تلغي العادات السيئة التي كانت تحكم المجتمع الروماني الذي ظهرت فيه الديانة المسيحية ؟

ذلك ان اوربا في تلك الحقبة كانت تعيش في ظل القواعد والاسس التي رسمها القانون اليوناني والروماني وليس وفق تعاليم الديانة المسيحية السمحاء لذلك انساق فلاسفتهم وراء السلطة الزمنية وليس الروحية :

1- فقد اقرروا نظام الرق كما هو موروث من الانظمة السابقة وكان تبريرهم ان الخطيئة التي وقعت فيها الانسانية هي التي ولدت نظام الرق ليفصل بين البشر (السادة والعبيد).

2- كما ان المرأة كانت خاضعة للرجل وليس لها ذمة مالية مستقلة عنه وان الرجل هو المسؤول عنها، كذلك قالوا ان المرأة هي سبب اخراج ادم عليه السلام من الجنة ولذلك يجب وضعها بين الوحوش ولا يجوز تعليمها وعضها وتعميدها على الرغم من ان هذا يناقض تماماً ما جاء به السيد المسيح الذي عظم ومجد المرأة .

المطلب الثالث

حقوق الانسان في الاسلام

ان اول ما يقال عن الدين الاسلامي انه كان سابقاً في اقراره لحقوق الانسان، ونما كان الاسلام هو اخر الاديان السماوية وكان النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) خاتم النبيين فان الاسلام هو دين البشرية جمعاء دون اقتصاره على شعب دون اخر او بقعة دون اخرى ، لقد وضع الاسلام حقوق الانسان منذ اكثر من (14) قرناً واعتبر ان هذه الحقوق هي هبة الهية

وارتقى بحقوق الانسان معتبراً انها ضرورات ثم ادخلها في اطار الواجبات فالملبس والمأكل والامن وغيرها من الحقوق هي ليست فقط حقوقاً بل هي واجبات عليه ايضاً يؤثم هو ذاته اذا فرط فيها فضلاً عن الاثم الذي يلحق كل من يحول بين الانسان وبين تحقيق هذه الحقوق .

ومن اهم حقوق الانسان في الاسلام هي: - كدر وشرح داهية او حرمانه

1- حق الحياة

الانسان هو اعظم ما خلقه الله فعليه تعد حياة الانسان مقدسة لانها هبة من الله للانسان بوصفه كائناً حياً اراد الله له الحياة فاستحق تكريم الخالق ، وان حق الحياة ليس حكراً على المسلم فقط وانما الناس اجمعون متساون في استحقاق الحياة وحرمة الدم و تاسيساً على ذلك اعتبر الاسلام ان ازهاق الروح جريمة قتل للانسانية جمعاء تأكيداً لقوله تعالى (من قتل نفساً بغير نفس او فساداً في الارض فكانما قتل الناس جميعاً من احيائها فكانما احيا الناس جميعاً) وعليه فقد وضعت قيود على الدولة والافراد في استخدام هذا الحق بوصفه ليس حقاً انسانياً بل حق الله تعالى وهو الذي يقدر مصير هذا الحق ومدته.

2- حق الانسان في المساواة

أكد الاسلام على مبدأ المساواة وجعله دعامة واساساً لعلاقات الافراد ببعضهم او علاقاتهم بالدولة وليس هنالك ابلغ في بيان المساواة بين البشر بقوله تعالى (يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم) وللإسلام فضل السبق في اعلان مبدأ المساواة بين بني الانسان على اختلاف اصولهم واجناسهم والوانهم . وان المساواة التي يقصدها الاسلام هي مجموعة القواعد المنظمة لحياة الانسان في الكون كله في كل زمان ومكان وهو بذلك اشمل من القانون الوضعي الذي يتضمن سلوك الافراد في المجتمع في زمان معين .

3- الحق في المساواة امام القانون

وضع الاسلام قواعد مبدأ المساواة بين الناس كافة امام القانون حيث يطبق هذا المبدأ على جميع الناس ولايستثنى احد حتى لو كان الخليفة نفسه حيث لا يحق للحاكم ان يمتنع عن القضاء وهذا ضمان للعدالة حيث قال تعالى (واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل) .

4- الحق في تولي الوظائف العامة

لقد حرصت الشريعة الاسلامية على تقرير المساواة في تولي الوظائف العامة فالوظيفة تسند الى ذوي الكفاءة والامانة فقد كفل الاسلام للفرد الحق في تولي الوظائف لان الناس سواسية ولا توجد افضلية لاحد على احد وان اكرمهم افضلهم بالنقوى ويجب ان يتولى الوظيفة العامة

الشخص الاصلح لها ومنع الرسول عليه الصلاة والسلام ان يتولى شخص وظيفة ما ويوجد من هو اصلح منه وقد اجاز الاسلام لغير المسلمين تولي الوظائف ولكن يمتنع على هؤلاء تولي وظائف تتعلق بالعقيدة وقد اجاز الفقهاء بجواز ان يتولى اهل الكتاب الوظائف العامة في الدولة مثل المسلمين وهذا ماجرى في عهد الخليفة (عمر وعثمان وعلي) رضي الله عنهم حيث ولو غير المسلمين وظائف كتابيه .

5- حق المساواة بين المرأة والرجل

ساوى الاسلام بين المرأة والرجل من الناحية الانسانية فهما بشر وجعلها على قدم المساواة لافضل لاحدهما على الاخر الا بالتقوى .وليس ادل من المساواة التي جاء بها الاسلام بين الرجل والمرأة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم (انما النساء شقائق الرجال) واهم الحقوق التي جاء بها الاسلام للمرأة هي .

-الاسلام اول من اعترف للمرأة بالشخصية القانونية المستقلة عن الرجل ووفقاً لمنفعة المجتمع وعلى اساس التضامن بين اعضاء المجتمع .

-المساواة بين الرجل والمرأة تشمل كذلك الجزاء سواء كان ثواباً ام عقاباً .

-اعطى المرأة الاهلية الاقتصادية الكاملة كالرجل دون وصاية من احد .

-اعطى الاسلام للمرأة الحق في التعليم اسوة بالرجل .

-اعطاها قدراً من المشاركة في الحياة العامة مع بقاء القيادة في الاسرة بيد الرجل .

6- حق الانسان في الحرية

ان اهتمام الاسلام بحرية الانسان كان عظيماً فانه سبحانه وتعالى لم يكتف بخلق الانسان وحسن تقويمه وتفضيله على الخلق اجمعين فقد اراد له ان يكون حراً من خلال عدم خضوعه لاي انسان اخر لان الجميع عبيد الله بقوله تعالى اياك نعبد ومن اهم الحريات التي جاء بها الاسلام للانسان هي .

- حرية التنقل من مكان الى اخر وقد يكون هذا التنقل اضطرارياً او واجباً لحماية الحياة او الدين او العرض او المال .

- حرية المسكن فقد اصبح للمسكن حرية وحصانة خاصة كي يكون الانسان متمتعاً بحريته وامناً في مسكنه من خلال عدم السماح بدخول مسكنه او تفتيشه الا عند الضرورة وبأذن ساكنيه .

- حرية الفكر فقد احتلت هذه الحرية موقعاً متقدماً في سلم الحريات التي اقرها الاسلام معلناً لها ومحراً العقول من الاوهام والخرافات داعياً الى نبذ كل مالا يقبله العقل .

- حرية العقيدة فالاسلام اعطى للشخص الحرية الكاملة في اختيار عقيدته ودينه وعدم جواز اجباره على اعتناق اي عقيدة دون اقتناع .

المبحث الثالث

حقوق الانسان في العصور الوسطى

لقد عرفت العصور الوسطى ثلاث مؤسسات اختلفت الواحدة عن الاخرى في طبيعة تكوينها وهيكلتها ومؤسسات واهدافها الا وهي الكنيسة والاقطاع والمؤسسة الملكية ورغم اختلاف هذه المؤسسات فانها اتحدت في سلوكها واجراءاتها ازاء موضوعة الانسان وحقوقه وحرريات حيث تم التعامل مع حقوق وحرريات الافراد بالمنع والرد والتقييد فكرياً وتطبيقاً لذلك فان تلك الفترة عموماً كانت فترة كبت للحرريات وتجاوز للحقوق كونها اتسمت بظاهرة عدم خضوع الحاكم لاي قواعد او قوانين او تشريعات تقييد سلطانه .

سنتناول في خضم هذا المبحث حقوق الانسان في ظل سيطرة الكنيسة والاقطاع والمؤسسة الملكية .

المطلب الاول

حقوق الانسان في ظل سيطرة الكنيسة

لم يكن الحديث وارداً عن وجود حقوق للانسان في هذه الفترة العصبية لشعوب اوربا فقد اتخذت فكرة الخضوع للحاكم صبغة دينية عندما اسبغت عليه الكنيسة صفة القداسة لذلك كان سلطانه مطلقاً ولا يحق لاحد مناقشته فيه والاعتراض عليه وكنتيجة حتمية لذلك فقد اصبح الافراد محرومين من كل الحقوق وبالذات حق الاعتراض على حاكميهم وكان هذا الامر واضحاً في ظل سيطرة الكنيسة والاقطاع .

المسيحية وحقوق الانسان

ولم يتغير هذا الوضع على الرغم من ظهور المسيحية وانتشارها في اوساط المجتمع واستيثار الناس خيراً بها خصوصاً الطبقات المحرومة والفقيرة لما جاءت به من المساواة بين الافراد جميعاً .

وان كان المجال قد فسخ في عهد قسطنطين لبعض الحريات كحرية الاعتقاد والمطالبة بالحقوق ولكن ذلك زال بعد ان اصبحت المسيحية ديناً رسمياً للدولة وعوقب من يدين بغير دين الدولة بقسوة بالغة وكان ذلك بداية للاستبداد الذي مارسته الكنيسة حيث عطلت ارادة الفرد

وحرمته من اي مكانة عندها ومن هنا بدأت سيطرة الكنيسة المطلقة على السلطة الدينية والدنيوية ووصعت القيود على الافرد .

-فقيّد حق الفرد في المشاركة في الحكم او نقده

-كما اعتبر البابا الحاكم الاول والواحد والممثل للسلطة الالهية المطلقة .

-حيث كانت الكنيسة لا تؤمن بوجود حقوق للانسان ولا بوجود مساواة بين الافراد .

المطلب الثاني

الاقطاع ومسالمة حقوق الانسان

لقد عانى الفرد في العصور الوسطى من سيطرة الاقطاع ومن علاقة التبعية القائمة بين الاقطاعي من جهة ورقيق الارض من جهة اخرى ومن مظاهر عدم المساواة ان الناس قسموا الى ثلاث طبقات الاشراف ورجال الدين والطبقة الثالثة مكونة من عامة الشعب ، وكان داخل كل طبقة سلم من التدرج يخضع بموجبه الأدنى للأعلى وكان الخضوع لمراكز السلطة المتعددة ابتداءً بالملك فالكنيسة ثم امراء الاقطاع يتقل الفرد بالقيود المتنوعة وعبر كل هذه المراكز او عند احدها يسلب الانسان اهم حق وهو حق البقاء على قيد الحياة .

المطلب الثالث

المؤسسة الملكية (الملك) وحقوق الانسان

لما كان ملوك اوربا في العصور الوسطى قد خضعوا في مفردات حياتهم اليومية وعند توليهم للسلطة وممارستها الى عملية تهديد وابتزاز دائمي ومزدوج من الكنيسة والاقطاع وذلك (بضرورة اظهار الطاعة ودفع الجزية، اضافة الى دفع الاستحقاقات البشرية من الفقراء في الصراعات والحروب التي قامت بها الكنيسة والاقطاع)، وكرد فعل على عجزهم وعدم قدرتهم على الرد على عمليات الابتزاز تلك فقد كانوا يلجأون تعويضاً عن عجزهم هذا الى ذات الاسلوب الذي يمارس ضدهم وكانوا يمارسونه ضد شعوبهم فلقد مارسوا كل انواع المنع والتقييد للحقوق والحريات حتى لو كانت بسيطة بحيث لم يعترفوا للافراد الا-بحق واحد فقط وهو حق الطاعة

للملك .

وكرد فعل لتلك المعاناة فنقدت العصور الوسطى احداثاً وافكاراً اسهمت في دعم

مسيرة حقوق الانسان في تاريخ البشرية ؟

يعتبر ميثاق العهد الاعظم والمعروف ب(الماغنا كارتا) الذي صدر عام (1215) من اهم الوثائق التي صدرت في الغرب عن حقوق الانسان فقد فرضت هذه الوثيقة على ملك انكلترا قيوداً على سلطانه واجبروه على توقيعها ومن اهم ماجاءت به من حقوق هو ضمان حقوق

الاقطاع في وجه الملك كما كرست حقوق الكنيسة وحقوق المدن ضد تعسف الملك فجاءت بما يأتي :-

- ان كنيسة انكلترا ستكون حرة وتتمتع بكل حقوقها وحرقاتها دون اي انتقاص .
- لا يمكن للملك ان يجمع الاموال دون موافقة المجلس العام .
- لا يجوز ايقاف او سجن اي انسان او انتزاع ملكيته واعتباره خارج القانون او نفيه دون حكم قضائي .

- حرية السفر والتنقل والخروج والدخول الى المملكة دون قيود عدا فترات الحروب ولمدة

محددة

لقد اعتبر بعض الباحثين ان العهد الاعظم هو اول اساس للتمثيل النيابي ونظام المحلفين وانه اول القوانين العامة واول احتجاج في تاريخ بريطانيا ضد الحكم الفاسد وانه كان له الاثر الكبير في مسيرة حقوق الانسان .

المبحث الثالث

حقوق الانسان في تشريعات الحقوق

واعلاناتها وثورات واندساتير

المطلب الاول :- ثورات الغرب وحقوق الانسان

ان الثورات الاربعة (الانكليزية ، والامريكية ، والفرنسية ، والروسية) لم يكن ليكتب لها النجاح مالم يكن الناس الطرف الاساسي فيها مستعدين لتأييدها والتضحية من اجلها نتيجة لمعاناتهم وقمع السلطات لحياتهم وتلازماً مع هذا المشهد السياسي كان للعامل الاقتصادي دور في انضاج هذه الثورات واندلاعها وهذا ينطبق على الثورة الانكليزية والامريكية ولم تكن الثورتان الفرنسية وبعدها الروسية بعيدتين عن ذلك . لقد لعبت مسألة فرض الضرائب دوراً هاماً في التاريخ وكان السبب الرئيس في ثورة البرلمان الانكليزي ضد اسرة (ستيوارت) وذلك لرغبة (شارل الاول) ملك انكلترا فرض ضرائب على الشعب دون الحصول على موافقة البرلمان كما كان لها دورها في ثورة المستعمرات الامريكية ضد بريطانيا العظمى حيث نادى بانه لاضرائب دون تمثيل المستعمرات في البرلمان الانكليزي .

1- الثورة الانكليزية

جاءت وثيقة العهد الاعظم (الماغنا كارتا) الصادرة في عام (1215) نتيجة للتمرد والثورة التي قام بها اشراف الدولة وفرسانها ورجال الكنيسة في بريطانيا ضد الحكم المطلق للملك جون عام 1215 .

بعدها صدرت عريضة الحقوق وكان الغرض الرئيس منها هو تقييد سلطة الملك في فرض الضرائب .

اما اعلان الحقوق فقد تضمن العديد من النصوص التي تدل بمجموعها على تقييد سلطة الملوك وافساح المجال للأفراد في ممارسة حقوقهم وحررياتهم ومن بعض ما تضمنه الاعلان انتهاء سلطة الملك في تعطيل القوانين وابطال المحاكم الاستثنائية واعطاء الشعب الحق في تقديم العرائض وحرية الانتخابات .

اما قانون الاحضار فهو جلب المحبوس او الموقوف للمحاكمة او التحقيق فقد صدر عام 1679 في عهد الملك شارلز الثاني فقد نص على حظر تقييد حرية الافراد دون حكم محكمة مختصة وضرورة جلبهم للمحاكمة او التحقيق خلال مدة معينة من تاريخ حبسهم او توقيفهم وتأسيساً على ماتحقق للشعب الانكليزي من حقوق وحرريات وبنفس الوقت تقييد سلطات الحاكم كان لهذه النتائج اثار واسعة فيما حدث في الغرب فيما بعد .

2- الثورة الامريكية ومسألة حقوق الانسان

غالباً ما يرجع الباحثون اول تمجيد للحقوق الانسانية في الوثائق الدستورية القومية الى نهاية القرن الثامن عشر وكان اول عمل قانوني من هذا النوع واكتسب شهرة عالمية هي :-
وثيقة فرجينيا للحقوق سنة 1776: وهي اعلان الحقوق التي قاوم بها المستوطنون الامريكيون مطالبة التاج البريطاني بالسلطة وهو اول دستور مكتوب يؤسس قائمة ببعض الحقوق الانسانية الليبرالية بوصفها حقوق دستورية .

وابرز ماتضمنه هذا الدستور هو :-

1- الاخذ بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث بوصفه حقاً سياسياً .

2- اكد ان الناس يملكون بعض الحقوق الطبيعية التي لا يمكن التنازل عنها كحق الحياة والحرية والتطلع نحو السعادة وان دور السلطة يقتصر على تقديم الضمانة اللازمة لممارسة هذه الحقوق واذا ما قصرت السلطة في وظيفتها فان للرعية الحق في التمرد عليها .

وتأسيساً على ذلك نصت ديباجة اعلان الاستقلال للولايات المتحدة الامريكية عام 1776 على انه (في حالة تكرار سوء استخدام السلطة واغتصابها وتبين ان الغرض الذي تتطلع اليه الحكومة من ذلك هو اخضاع الشعب للاستبداد المطلق فمن حق هذا الشعب بل الواجب عليه ان يسقط مثل هذه الحكومة) .

3- الثورة الفرنسية وحقوق الانسان

كل الدلائل كانت تشير الى استحالة بقاء الاوضاع على ما هي عليه في فرنسا
وان اندلاع الثورة بات مسألة وقت ليس الا ؟

يمكن القول ان السبب وراء ذلك يعود الى جملة من العوامل هي :-

1- استبداد الملوك حيث حكموا الشعب الفرنسي بقسوة وتعسف متناهيين وظلم لاحدود له واهدار مخيف لثروات البلاد .

2- انحطاط اخلاقي على صعيد السلطة لم يقتصر على الاسرة الحاكمة بل تعداه ليشمل رجال الدين والاقطاع .

3- عصيان مستمر في بعض مناطق الدولة ورفض البعض من عامة الناس دفع الضرائب وتسديد ما بذمتهم من ديون تجاه الطبقة الحاكمة .

4- كذلك كان للحركة الفكرية لكتاب نظرية العقد الاجتماعي دور كبير في تمهيد الطريق لقيام الثورة . فقد انتقد هؤلاء بشدة طريقة الحكم المطلق ونادوا بفسح المجال لمشاركة الشعب في السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية .

5- اسهام البرلمان الانكليزي في تلك الفترة بتاثيره في الرأي العام الفرنسي لانه كان يمثل نموذجا للديمقراطية الحديثة التي كان يفقدها شعب فرنسا .

6- نجاح الثورة الامريكية (1773-1783) عند بلورتها افكار العدالة والحرية والتكافل الاجتماعي والديمقراطي .

ان هذه العوامل مجتمعة مهدت السبيل الى اعلان الثورة في 14/ تموز/ 1789 وبعد قيام الثورة بفترة وجيزة الغيت جميع امتيازات طبقة النبلاء وكذلك الفروق بين الطبقات وانتشرت بذلك المساواة بين الناس واعلنت بعد ذلك بايام لائحة حقوق الانسان التي اطلق عليها (اعلان حقوق الانسان والمواطن) ولم تعتبر الحقوق التي تضمنتها هذه اللائحة حقوق لشعب معين او دولة معينة بل تعدتها لتعتبر حقوقاً عامة لجميع البشر على اختلاف جنسياتهم .

المطلب الثاني

اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي

لقد جاء في مقدمة هذا الاعلان (ان ممثلي الشعب الفرنسي المكونين للجمعية الوطنية لما كانوا يعتبرون جهل حقوق الانسان او نسيانها او ازديادها هي الاسباب الوحيدة للمصائب العامة وفساد الحكومات فقد عقدوا العزم على عرض حقوق الانسان الطبيعية المقدسة التي لا يمكن التنازل عنها ضمن اعلان رسمي حتى يكون هذا الاعلان حاضراً وبصورة دائمة امام اعضاء

الجسم الاجتماعي مذكراً ايهم باستمرار بحقوقه وواجباتهم ، كي تكون اعمال السلطين التشريعية والتنفيذية بمقارنتها في كل لحظة مع هدف كل مؤسسة اكثر احتراماً لها ومن اجل ان ترتكز مطالب المواطنين من الان فصاعداً على مبادئ بسيطة وغير متنازع عليها تتمحور دائماً حول الحفاظ على الدستور وسعادة المجتمع)

لقد تضمن اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي الذي صدر في 26/اب/1789 على 17 مادة ومن ابرز ما جاء فيه :-

1- حرية التعبير حيث تقوم على حق ممارسه كل عمل لا يضر بالآخرين ، ولا يجوز ازعاج

احد بسبب ارائه حتى الدينية منها ، معتبراً ان حرية الفكر والرأي من اثنى الحقوق للانسان وذلك بالتأكيد ان كل مواطن الحق في ان يكتب ويتكلم ويطلع بحرية على ان يكون مسؤولاً عن اساءة استعمال هذا الحق طبقاً للقواعد المحددة في القانون . وقد عبر فولتير عن ذلك بالقول (قد اختلف معك بالرأي ولكني مستعد ان ادفع حياتي دفاعاً عن حقاك في التعبير عن رأيك) .

2- الحق في المساواة:- بوصفها النقطة المركزية بالنسبة للحقوق بالقول (ان البشر متساوون في الحقوق وبيقون كذلك والاختلافات الاجتماعية لا يمكن ان تقوم الا على اساس المنفعة العامة وقد كان تأثر الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 بهذا الحق كبيراً .

3- اكد الاعلان الفرنسي على مسألة الفصل بين السلطات والذي وجد صدى واسعاً من التأييد لدى كتاب النظم السياسية ويشاركهم الرأي ذاته رجال القانون الدستوري من ان فلسفة فصل السلطات التي نادى بها مونتسكيو وجون لوك والتي اشار لها الاعلان ترمي الى الحد من الاستبداد بالسلطة كون جميع السلطات بيد جهة واحدة هو الطغيان بعينه . ولو تساءلنا عن الهدف الحقيقي لمبدأ فصل السلطات بموضوعة حقوق الانسان فسوف لانتدرد بالقول هو حماية وسلامة الفرد في حقوقه وحرياته وان لهذا المبدأ مغزى انساني ابعده منه سياسي .

ويمكن اخيراً القول ان اعلان حقوق الانسان والمواطن الفرنسي قد كان تأثيره واضحاً في المواثيق والاعلانات التي تلتها ولاسيما الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 والاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لعام 1950 والاتفاقية الامريكية لعام 1969 والميثاق العربي لحقوق الانسان لعام 1977 .

المطلب الثالث

ثورات الشرق وحقوق الانسان

ثورة اكتوبر الاشتراكية في روسيا ومفاهيم جديدة لحقوق الانسان:

عرفت روسيا قبل الثورة الاشتراكية عام (1917) نظام الحكم القيصري وكانت اخر سلالاته اسرة (رومانوف) وقد كان وراء الثورة على هذا النظام العديد من الاسباب نعل من اهمها :-

- 1- كانت سمات هذا النظام العنف والارهاب وسحق الانسان حيث وصل الامر الى اقرار نظام القنانة او العبودية كنظام اجتماعي ويلخص في ان السيد او المالك للمزرعة او الضيعة حق التصرف في كل شيء فيها حتى المستخدمين ويحق له بيعهم كاي سلعة .
- 2- وكان يوم (الاحد الدامي) شاهداً حياً صارخاً على قسوة هذا النظام واستخفافه بالارواح البشرية حيث بعد ان سمح للناس بالتجمهر والتظاهر وعلان مطالبهم في الساحة الكبرى في موسكو قام النظام بدون سابق انذار بقمع التظاهرات تلك بكل عنف وقسوة ويطش بالكثير من الناس قتلاً واعداماً وقد عكس الشعار الذي رفعه المتظاهرون (نريد خبزاً) ماكان يعيشه الشعب الروسي من فقر وجوع .
- 3- وقد مثلت الثورة الثورة في احد جوانبها رد فعل تحاه سوء ادارة القياصرة للبلاد وعدم اكرائهم بالشعب المسحوق .

لقد قضت الثورة الاشتراكية عام 1917 على هذا النظام البائس وبنيت نظاماً اشتراكياً له قوانينه ونظرياته ومفاهيمه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .ونادت الثورة بضرورة تخلي الدولة عن موقفيها المحايد ازاء الحياة الاقتصادية والعمل على تنظيم الملكية الفردية الخاصة والاشراف على المشاريع الانتاجية وتحسين الوضع الاقتصادي لاکثرية الشعب .ان ما جاءت بها الثورة الاشتراكية هي حقوق اجتماعية مختلفة عن الحقوق التي تطالب بها الفلسفة الليبرالية التي تطالب بالحقوق الفردية حيث بدء الاهتمام ينصب على حقوق اخرى كحق التعليم والثقافة والصحة وامكانية العثور على عمل وغيرها .

والذي ساعد وعجل في احداث هذه التغيرات هي التطورات التي حصلت في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول الاوربية فقد نتج عن الحرية الاقتصادية التي نادى بها الغرب الى :-

(تركيز وسائل الانتاج بيد طبقة صغيرة استطاعت بفضل ما لها من ثروة ونفوذ من ان تهيمن على مقاليد الحكم في الدولة لكي تضمن تحقيق مصالحها) .

(على النقيض من ذلك ازداد بؤس الطبقة العاملة وسوء ظروفها المعيشية والصحية وتعرضها لخطر البطالة بسبب الازمات الاقتصادية التي تعرض لها العالم الرأسمالي الغربي)
 تاسيساً على ما تقدم يمكن القول ان الفلسفة الاشتراكية التي جاءت بها ثورة اكتوبر تتميز بلا شك عن الفلسفة الليبرالية حيث لم تهتم الا بالحرية الفردية ولكن تم الاقرار حديثاً بان الطبيعة كانت تقتضي شيئاً آخر اذ اقتضت حداً ادنى من الامن المادي الذي يتضمن بوجه خاص حماية الصحة العامة و ارواح الناس وامكانية العثور على عمل والحصول على عمل .
 لذلك يمكن القول بان حقوق الانسان التي تقوم على اساس الفلسفة الليبرالية هي حقوق فردية بالدرجة الاولى في حين ان حقوق الانسان التي تقوم على اساس من الفلسفة الاشتراكية التي نادى بها ثورة اكتوبر عام 1917 هي حقوق اجتماعية .

الفصل الثاني

حقوق الانسان التحديد والتعريف والاصناف

بعد ان تناولنا في الفصل الاول الجذور التاريخية لمنظومة حقوق الانسان ، سنتناول في هذا الفصل مبحثين سيكون الاول مكرساً لتحديد اشكال واصناف حقوق الانسان والترابط بينهما والثاني نتناول فيه (العلاقة بين حقوق الانسان والحريات العامة .

المبحث الاول

اشكال حقوق الانسان واصنافها والترابط بينها

ان حقوق الانسان بدأت فردية ومع تطور الانسان وازدياد حاجاته واتساع رقعة معارفه وادراكه وبالتالي علاقته مع من حوله تحولت من فردية الى جماعية واليوم اضحت هذه الحقوق كونية (من بيئة نظيفة واجواء سليمة وكوناً خالياً من الاسلحة التدميرية)

المطلب الاول

حقوق الانسان الفردية وحقوق الانسان الجماعية

ان الله سبحانه وتعالى هو مصدر الحقوق ،وان الانسان يملك حقوقاً طبيعية او فردية مستمدة من ذاته بوصفه انساناً لذلك كان وجودها ملازماً لوجوده . فامكن وصفها بانها حقوق وامتيازات مطلقة سابقة في وجوده وجود المجتمع والقانون ،فليس المجتمع او القانون مصدرها بل هي اساس القانون وما القانون الا وسيلة للتعبير عنها والحامي لها من اي اعتداء وان السلطة ليس لها ان تلغي هذه الحقوق او تعديلها ولا يمكن للفرد التنازل عنها لانها حقوق لصيقة بالفرد مرتبطة به وجوداً وعدمياً .

ومن اهم تلك الحقوق الفردية (الحق في الحياة وعدم التعرض للتعذيب او المعاملة القاسية والحرية وحرية الرأى والتعبير ،حقه في العمل ،الحق في الحصول على التعليم ،وقد اهتم الغرب بالحقوق الفردية مقدماً اليها على

اي حقوق اخرى تتعلق بالمجتمع او بحق الشعوب كما قدم الحقوق السياسية والمدنية التي اصبحت محور دعوته على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتي اهملها لفترة طويلة على عكس المحور الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقاً الذي يمتلك قراءته الخاصة لحقوق الانسان التي تعتمد اساساً على الفلسفة الاشتراكية والتي تصطدم بمنظومة الحقوق الفردية التي اعتمدها الغرب وانما اهتم بالحقوق الجماعية فهو لا يقر بوجود حقوق خالدة وازلية للانسان نابعة من طبيعته وبالتالي فالماركسية الممثلة للشرق تؤمن بحقوق الانسان الفردية كالحرية مثلاً الا انها ترى ان قيمتها تبرز في اطار السعي لتحقيقها واكتسابها ضمن الجماعة على اساس ترجيح كفة الميزان لصالح الجماعة حيث يدوب الفرد فيها وتدوب مصلحته بمصلحة الجماعة ويحصل الفرد على حقوقه كاملة مادام يؤدي عمله على خير وجه كما تسود الحرية الحقيقية التي لاتعتمد على النصوص القانونية الشكلية كما في الغرب وانما تعتمد على تخليص الفرد من التبعية والاستغلال التي يعاني منهم في المجتمع الرأسمالي الذي تجسده الفلسفة الفردية كما تلتزم الدولة من جانبها بتأمين حقوق الافراد وحررياتهم وكفالتها ولاسيما الحقوق الاجتماعية كتوفير التأمين الصحي والعلاجي والتأمين ضد المرض والعجز والبطالة وغيرها من الحقوق وهكذا انقلب دور الدولة من دور سلبي في ظل المذهب الفردي الى دور ايجابي نشط في المذهب الاشتراكي .

لقد كان هذا الخلاف حول مفهوم حقوق الانسان واحداً من الاسباب التي كانت وراء ظهور العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (1966) .

-الاول خاص بالحقوق المدنية والسياسية .

-الثاني خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .الذي عبر عن الحقوق الجماعية كحق تقرير المصير الذي ينص (لكافة الشعوب الحق في تقرير المصير ولها استناداً لهذا الحق ان تقرر بحرية كيانها السياسي وان تواصل بحرية نموها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي)، واستكمالاً لهذا الحق نص على حق الشعوب بحرية التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية والحق الجماعي الاخر وهو حق الدولة التي يقيم فيها اقلية بحقيهم في ممارسة الشعائر الدينية والمجاهرة بدينهم واستخدام لغتهم الخاصة .

هنالك من يرى بان احترام حقوق الانسان الفردية لايتطلب من الدولة التزاماً معيناً سوى الامتناع عن قيامها باي انتهاكات او خروق للحقوق المدنية والسياسية ، اما الحقوق الجماعية من اقتصادية واجتماعية فانها تتطلب من الدولة القيام باجراءات لتضعها موضع التنفيذ .

لكن يمكن القول ان هذه الاراء تمثل جانباً نظرياً فقط وان جميع الحقوق تتطلب التزاماً من الدولة يتمثل في ضمان تمتع جميع افرادها بالحقوق وضرورة حمايتها واحترامها .

المطلب الثاني

حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقوق الانسان المدنية والسياسية

تعرضت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتهميش على مدى حقبة طويلة من القرن العشرين (في القرن العشرين) وبعدها جاء الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 ليشمل الحقوق السياسية جنباً الى جنب مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وعندما بدأت الجهود لترجمة الاعلان في اتفاقية ملزمة كانت هنالك انقسامات بين ممثلي الدول امكانية دمج كافة الحقوق في اتفاقية واحدة وبسبب الاختلاف الابدلوجي برزت كتلتان ضمن احد العالم الغربي الذي اكد على اهمية حماية الحقوق المدنية والسياسية وعدم تقنين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والكتلة الثانية التي ضمت العالم الشرقي دعت الى ايجاد الية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتم في الاخير العمل على فصل الحقوق في اتفاقيتين منفصلتين اعتماد كليهما عام 1966 .

الا انه من الخطا الظن ان الاهتمام بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هو امر جديد على المجتمع الدولي فلقد وردت بعض من هذه الحقوق في كل من اعلاني الحقوق الامريكي والفرنسي في اواخر القرن الثامن عشر .

وكانت اول منظمة دولية سبقت في تأسيسها عصابة الامم او الامم المتحدة هي منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919 واختصت بعدد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واهم مافانها هذه المنظمة :-

1- حماية حقوق العمال

- 2- تحسين ظروف العمل بما في ذلك تشريع قوانين عمل مناسبة وعدم التمييز في العمل
- 3- وايضاً مايتعلق بتشغيل الاطفال .

وتضم منظمة العمل الدولي اليوم (185) اتفاقية دولية اضافة الى عدد هائل من التوصيات تتعلق بجوانب مختلفة من حقوق العمال وظروف العمل .

ومن الاهمية بمكان عدم النظر للحقوق الاقتصادية كونها حقوقاً انسانية فقط وانما يجب النظر اليها كقدرة على تأكيد ادمية الانسان فعلاً من خلال التخفيف من الضغط الاجتماعي والنفوس الكبير في المداخيل والثروات وتفاقم البطالة وانعدام الامل واليأس من المستقبل عند الاجيال الشابة ان الموضوع الاساسي للحقوق الاقتصادية هو تأمين الشروط الاساسية للحياة المادية المعنوية لان الحقوق لاتصبح ولا تكون ذات قيمة ومعنى الا عندما يكون المواطن قد حقق الحد الأدنى من شروط بقائه المادية فالحقوق مرتبطة بالجانب الاقتصادي لان الشعب الجائع لا يهتم معنى الحقوق .

ومن اهم الحقوق الاقتصادية التي جاء بها الاعلان العالمي لحقوق الانسان هي :-

- 1- لكل شخص الحق في العمل وفي اختيار عمله بشروط عادلة ومرضية كما له الحق في الحماية من البطالة.
- 2- لكل فرد دون تمييز حق في اجور متساوية لاعمال متساوية .
- 3- لكل من يعمل الحق في اجره عادلة تؤمن له ولعائلته عيشاً يتفق والكرامة الانسانية .
- 4- لكل في سبيل حماية مصالحه ان ينشئ نقابات وان ينضم اليها .
- 5- المادة (24) لكل الحق في الراحة في اوقات الفراغ وفي تحديد معقول لساعات العمل وفي اجازات دورية .
- المادة (25) لكل الحق في مستوى من العيش كاف لتوفير الصحة والرفاهية له ولأسرته ويشمل الغذاء والكسوة والسكن .
- لكل الحق في تأمين عيشه في حالات البطالة والمرض والعجز الصحي والشيخوخة .

حق التملك :-

- كان حق التملك تاريخياً في الحضارات القديمة ملكية جماعية واسعة النطاق موزعة على القبائل ولا تنتقل من يد الى يد ثم تطورت واصبحت ملكية اسرية رئيس الاسرة هو المشرف على ثروتها العقارية ، واخيراً انتهت الى ملكية فردية خالصة واعترفت بهذا شرائعهم .
- وقد عرف العرب قبل الاسلام (البدو والحضر) الملكية الفردية حيث كان لكل منهم امواله الخاصة ومتاعه وسلاحه وانعامه ويتمتع بحماية قبيلته ولم تكن هنالك ملكية جماعية .
 - اما اهل الحضر : فقد عرفوا الملكية في الارض والمسكن حيث كانوا يملكون دورهم ملكاً خاصاً وكانت لهم ارض يزرعونها .
 - ولم تقم الملكية في التاريخ العربي والاسلامي حتى بدايات التغلغل الاستعماري في القرن التاسع عشر
 - ويتجسد حق الملكية بما يأتي
 - حق الافراد في ملكياتهم الشخصية المتأتمية عن اعمالهم المختلفة .
 - حق الافراد في توريث ملكهم .
 - مراعاة جواز نزع الملكية لضرورات التنظيم الاقتصادي والاجتماعي مقابل تعويض عادل .
- لقد نص الاعلان العالمي لحقوق الانسان في مادته 17 على ان (لكل فرد حق في التملك بمفرده او بالاشتراك مع غيره ولا يجوز تجريد احد من ملكه تعسفاً) .
- اما الميثاق العربي فقد نص على ان (حق الملكية الخاصة مكفول لكل مواطن ويحظر في جميع الاحوال تجريد المواطن من امواله كلها او بعضها بصورة تعسفية او غير قانونية)

2- الحقوق الاجتماعية: حقه الترمي

هي تلك الحقوق التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية لإفراد المجتمع وتوفير
امكانيات متكافئة للتقدم الاجتماعي ، وبطبيعة الحال فانها تتضمن جملة التزامات ملقاة على
عائق الدولة وتتطلب قيامها باعمال ايجابية بهدف تأمين تلك الحقوق للمواطنين وفي مقدمة هذه
الحقوق، الحق في التربية والتعليم والحق في الضمان الاجتماعي والصحي،
ان كل ما ذهبنا اليه في اطار الحقوق الاجتماعية لهو مرتبط بكرامة الانسان وهذه
الحقوق ليست بمعزل عن حقوقه الاخرى وبصون هذه الحقوق تصان كرامته ويتاح الجو الملائم
لنمو شخصيته وتكاملها ولا بد لذلك من وجود الضمان الاجتماعي الذي عن طريقه تؤمن حياة
الانسان ضمن اطار المجتمع مادياً ومعنوياً وهناك عدة اوجه للضمان الاجتماعي هي :-

1- نفقه دعم الدخل

2- نفقه العامل عن العمل

3- نفقة التقاعد عن العمل

4- ويندرج موضوع البطالة ضمن هذا الاطار كون لمشكلة البطالة نتائج اجتماعية
متنوعة ابرزها الجريمة واللجوء الى اساليب غير قانونية وغير اخلاقية ومن هنا
نصت بعض التشريعات على اعطاء العاطل عن العمل على نفقات في فترة عطلة
عن العمل حتى يستطيع ادارة ادارة دفة حياته .

وقد نصت المادة (22) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على ان (لكل شخص
بوصفه عضواً في المجتمع حقاً في الضمان الاجتماعي ومن حقه ان توفر له من خلال
المجهود القومي التعاون الدولي وبما يتفق مع هيكل كل دولة ومواردها الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية والتي لاغنى عنها لكرامته ولتنامي شخصيته في الحرية) .

الحقوق الثقافية:

إذا كان العلم والتعليم ضرورة وواجب على الإنسان وحق من حقوقه، فإن من حقوقه أيضاً
أن يشارك في الحياة الثقافية. علماً بأن الرابطة قوية بين العلم والثقافة. وعليه فقد ذهبت
المادة (13) والمادة (15) من الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لعام 1966 على أن

1- "تقر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية بحق كل فرد في الثقافة وان توجهها نحو
التنمية الشاملة للشخصية الانسانية وللحساس بكرامتها وان تزيد من قوة الاحترام لحقوق الانسان
والحريات الاساسية

3- تقر الدول الاطراف في الاتفاقيات الحالية ب
 أ:..وجوب جعل التعليم الابتدائي إلزامياً ومتاحاً بالمجان للجميع..
 ب:-.وجوب جعل التعليم الفني والمهني متاحاً وميسوراً للجميع بكل الوسائل المناسبة وعلى وجه الخصوص عن طريق جعل ثقافة مجانية بالتدريج .
 ج:- وجوب جعل التعليم العالي كذلك ميسوراً للجميع على أساس الكفاءة.
 وعليه فان الثقافة التي لاتعطي معرفة للانسان هي جهل وليست ثقافة وتلك المعرفة ينبغي فيها ان تكون نافعة وفي صالح الانسان بالمعنى الحق والمشروع للمصلحة كما ان الثقافة التي تفتقد البعد الانساني الاخلاقي والتهذيبي هي ثقافة خطيرة يخشى منها على الانسان وهذا يفترض حق المشاركة في الحياة الثقافية والتمتع بمنافع التقدم العلمي.. وحرية المشاركة في النشاطات الثقافية للمجتمع على قدم المساواة دون تمييز.. وغيرها من الحريات الأخرى..)).
 اما اذا كان الحق مرهوناً بثقافة السلطة المستبدة فان هذا الحق يصطدم بعقبات ومعوقات تضعها السلطة في وجه الافراد عامة والمتقنين منهم خاصة ان السلطة المستبدة ضيقة الافق وهي ان سمحت بممارسة الحرية الثقافية فانها تقيدها بما يتفق مع سياستها ومشاريعها الثقافية وهو ما يعرف بثقافة السلطة وهكذا يكبت الابداع
 وقد نصت المادة (15) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على
 -:

1- تقر الدول الاطراف بحق كل فرد :-

أ:- في المشاركة في الحياة الثقافية .

ب:- التمتع بمنافع التقدم العلمي وتطبيقاته .

ج:- الانتفاع من المصالح المعنوية والمادية الناتجة عن الانتاج العلمي او الادبي او الفني الذي يقوم بتأليفه .

5- الحقوق المدنية :-

الحقوق المدنية هي؛ الحقوق التي تثبت للفرد وتتبع من فكرة الحقوق الطبيعية، وقد يقصد بها كل

مايتعلق بالتملك او التعاقد وحق العمل والتعليم والصحة .

كما يمكن ان يقتصر مفهومها على طائفة من الحقوق الفردية وتتضمن .

1- حق الامن ضد القبض او الحبس التعسفيين .

2- حرمة المسكن

3- حرية التنقل

4- سرية المراسلات

حقوق الانسان الحديثة

(الحق في التنمية ، الحق في بيئة نظيفة ، الحق في التضامن ، الحق في السلام)

يطرح موضوع الحق في التنمية كجزء من تطور عملية حقوق الانسان وهو ما يطلق عليه بالحقوق الحديثة ضمن منطلق (حقوق التضامن) مثل حق السلام والحق في بيئة سليمة والاستفادة من التراث المشترك وكان هذا الموضوع قد طرح في العام 1977 بمناسبة التحضير للذكرى الـ 30 للاعلان العالمي لحقوق الانسان وكذلك مرور (200) عام على الثورة الفرنسية .

وقد صدر اعلان الحق في التنمية من قبل الامم المتحدة في كانون الاول عام 1986 ولكنه لم يحظ على اجماع اعضاء الامم المتحدة ؟

*فقد اعترضت عليه الولايات المتحدة الامريكية .

*تحفظت اوربا الموحدة على بعض مواد وفقراته مثل (حق الدول النامية في المساعدات المالية) .

لكل سبب الاهتمام الكبير بالاعلان ناجم عن كونه تعرض لوضع ثلاثة ارباع سكان الكرة الارضية من دول العالم الثالث .

وجاء في مقدمة الاعلان (ان التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والافراد جميعهم على اساس مشاركتهم النشطة والحرية والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها)

حقوق

ماهي ابرز المواد التي تضمنها اعلان الحق في التنمية ؟

1- الحق في التنمية كحق للانسان وكحق للشعوب ، والتوفيق بين احترام حق الشعوب في السيادة على ثرواتها وبين الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

2- الانسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية والمسؤولية فردية وجماعية ومن حق الدول ومن واجباتها وضع السياسات تنموية وطنية ملائمة .

3- الحق في التنمية يقضي احترام مبادئ القانون الدولي وعلاقات الصداقة والتعاون وضرورة ازالة العقبات التي تعترض التنمية .

4- ضرورة تعزيز التنمية في البلدان النامية .

5- التنمية مرتبطة بالسلام ولذلك لا بد من صيانه السلم والامن الدوليين .

6- ضرورة تحقيق تكافؤ الفرص واتخاذ تدابير فعالة لضمان قيام المرأة بدور نشيط في عملية التنمية .

7- تأكيد مبدأ عدم قابلية الحقوق للتجزئه .

8- صياغة وتبني واعمال تدابير سياسية وتشريعية وغيرها على المستوى الوطني والدولي .

9- الاهتمام بالسلم العالمى بالقول (ان السلم والامن الدوليين يشكلان عنصرين اساسيين لاعمال الحق فى التنمية واذ تؤكد من جديد وجود علاقة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية وان التقدم فى عملية نزع السلاح سيعزز كثيراً من التقدم فى مجال التنمية وان المخرج عنها من خلال تدابير نزع السلاح ينبغى تكريسها للتنمية ولاسيما شعوب البلدان النامية) .

وهذا ما ذهب اليه المادة (7) من اعلان الحق فى التنمية لعام 1986 والذي صدر تاسيساً لاعلان عالمى سابق بشأن حق الشعوب فى السلم صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948 التي جاءت لتعلن بان ضمان حياة هادئة للشعوب هي الواجب المقدس لكل دولة وعليه .

1- تعلن رسمياً ان شعوب كوكبنا لها حق مقدس فى السلم .

2- تعلن رسمياً ان المحافظة على حق الشعوب فى السلم وتشجيع تنفيذ هذا الحق يشكلان التزاماً اساسياً على كل دولة .

3- تؤكد ان ضمان ممارسة حق الشعوب فى السلم يتطلب من الدول ان توجه سياستها نحو القضاء على اخطار الحرب وقبل اي شئ اخر الحرب النووية ونبذ استخدام القوة فى العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية على اساس ميثاق الامم المتحدة .

ونجد من الضروري ان نتناول مفردة اخرى لها تأثير على عملية التنمية ومرتبطة بها ونقصد بها التضامن وان هذا التضامن تجلى بابهى صورته فى مكافحة الايدز باعتباره مشكلة انسانية تتطلب تضامناً الجهود الدولية وتضامنها .

فقد صدر (اعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية) وذلك بعد اجتماع رؤساء الدول والحكومات والممثلين عن الدول فى الامم المتحدة فى عام 2001 . من اجل معالجة فيروس نقص المناعة الايدز وتحقيق التعاون الدولي لمكافحةها فقد اعلن المجتمعون عن عزمهم التصدي لهذا المرض عن طريق :-

1- تقييم الاثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء نقص المناعة البشرية /الايدز على صعيد الفرد والاسرة والمجتمع المحلى والدولى .

2- وضع وتسريع تنفيذ استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر لمعالجة تأثير هذا المرض على دخول الاسر المعيشية وموارد رزقها وفرص حصولها على الخدمات الاجتماعية .

3- تعديل وتكيف السياسات الانمائية الاقتصادية والاجتماعية بما فى ذلك سياسات الحماية الاجتماعية بحيث يؤخذ فى الاعتبار تأثير المرض على النمو الاقتصادي وعلى توفير الخدمات الاقتصادية الاساسية . ولا بد من التأكيد اخيراً على ان تجزئة حقوق الانسان الى فردية واجتماعية

واقصادية تعزيزاً للسلم العالمي وبحثاً عن بيئة نظيفة يعد امراً غير مقبول كون الحقوق كل وحدة واحدة لان مصدرها واحد وهو الانسان .

المطلب الرابع

ررر

الترباط بين حقوق الانسان ككل لايتجزأ

ان حقوق الانسان موضوعياً وحدة واحدة ، وفعالياً مجزئة وان عملية تجزئتها تعني اضعافها والاضرار بها وعندما نتحدث عن وحدة الحقوق والترباط بينها نجد بالمقابل من يتحدث او يطرح موضوعاً (حقوق الانسان) في اطار تقسيمها وتجزئتها وحتى اعطاء افضلية او اسبقية لبعضها دون البعض الاخر وهو في احسن الاحوال يتحدث عن ثنائية الحقوق من (فردية -جماعية) (ومدنية وسياسية) (اقتصادية واجتماعية وثقافية) ومنهم من يطرح حقوقاً من نوع اخر (داخلية وطنية) تقابلها (كونية دولية) . وفي الحقيقة ان موضوعاً حقوق الانسان في صيرورة دائمة ومستمرة وفي حالة من التطور وما ظهور الجيل الجديد من الحقوق الطبيعية (البيئية والمناخ) الا تعبيراً عن تلك الصيرورة وتطورها . *وتأسيساً على ذلك نحن نجهل مااستعرفه الحقوق البشرية غداً من حقوق اخرى جديدة لربما تكون هذه المرة خاصة بالقمر والمريخ او كواكب اخرى بحجة الدفاع ضد عسكريتها حماية للبشرية وحققها بالحياة والعيش بسلام .

ماهي ثلاثية الحقوق نلامم المتحدة وما هي مراحلها ؟

المرحلة الاولى :-مرحلة التركيز على الحقوق الفردية (1945- 1960) وان صح التعبير حق الفرد . المرحلة الثانية :- الترباط بين حقوق الفرد وحقوق الانسان الجماعية وتمتد هذه الفترة من (1960- 1975) وفي هذه المرحلة لم تتوقف حماية حقوق الفرد بل ربطت بحقوق الشعوب وبينها وبين حقوق الانسان واصبح هذا الارتباط وثيق في العهدين الدوليين لعام 1966 حيث تم الاقرار بحق الشعوب بتقرير المصير .

المرحلة الثالثة :-مرحلة اقامة التوازن بين الحقوق وهي المرحلة المحصورة بين عامي 1975-1986 وتتميز هذه المرحلة اضافة للتوازن بين الحقوق والسعي لتعميمها باعادة الاعتبار الى الحقوق المدنية والسياسية لدول العالم الثالث فقد تضمنت الحق بالتنمية وبيئة سليمة والحق بالسلم والحق بالتراث المشترك .

نتيجة المراحل :- ان هذه المراحل للحقوق دفعت الى حصول انقسام في الرؤى حول منظومة حقوق الانسان بين الشرق والغرب وكذلك دول العالم الثالث مدفوعين بدوافع فكرية وعقائدية فبدأ كل طرف يقسم الحقوق ويحدد اولويتها استناداً لتلك الدوافع والاسباب .

لكن هذا التقسيم للحقوق وتقديم بعضها على البعض الاخر من حيث الاهمية والضرورة لا يصمد امر الحقائق الموضوعية ويأتي على رأسها (حقيقة الانسان الجامع الشامل وهو بصفته الادمية واحد كما جاء في الديانات السماوية والفلسفات الفكرية).

لكن الذين يرفضون الاقرار بوحدة الحقوق وتكاملها هم اولئك الذين عاشوا فترة الحرب الباردة (الصراع بين الغرب والشرق) حيث كانوا يؤمنون بان هذا الصراع حتمي لاختلاف الغرب الرأسمالي عن الشرق الماركسي وقد امتدت هذه النظرة لتطال وحدة منظومة الحقوق فالغرب قائم بذاته يمجّد الفرد ويعطي مكانته وينظر اليه كإنسان يملك حقوق طبيعية مستمدة من ذاته... وهذا ماجاءت به الثورات الغربية والاعلانات والمواثيق الدولية واهمها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 وعلى الرغم من اهمية الحقوق التي اوردها الاعلان كحق الحياة الا ان بعضها استغل لاغراض سياسية لالحق الاذى بالاتحاد السوفسي وكرد فعل على ذلك بذات هذه الدول بطرح منظومة جديدة من حقوق الانسان مستلهمة بذلك تجربتها الاشتراكية .

ونستطيع ان نلخص حملتهم تلك تجاه الغرب بعدة اسئلة هي :-

أ:- اليس للانسان حقوق اخرى ؟

ب:- هل حقوق الانسان هي فقط حقوق شخصية وحرية فردية ؟

ج:- الا يمتلك الانسان حقوقاً اخرى مادية واقتصادية ؟

د:- واذا كان للفرد حقوق ليس للشعوب والجماعات حقوق هي الاخرى ولاي حقوق الاولوية ؟

هـ:- ايهما اسبق واهم الديمقراطية ام التنمية الخبز ام الحرية ؟

مصعباً على هذه التساؤلات المصادقية من خلال تحقيق المساواة في التمتع بالثروات الاقتصادية في حين ان توزيع الثروة غير متكافي في المجتمع الرأسمالي لذلك عارضت الدول الشيوعية التأكيد الغربي على ترجيح الحقوق السياسية والمدنية ويعتبرون ذلك محاولة لتغطية عدم التكافؤ في الفرص على الصعيد الاقتصادي .

ويبدو ان دول العالم الثالث قد اقتربت من موقف الدول الشيوعية في ارجحية الحقوق الاقتصادية على الحقوق الفردية وكانت مبرراتها ان الفرد لا يمكن ان يتمتع بحقوقه الا ان تحصل الشعوب على حقوقه في الاستقلال وتقرير المصير وهذه بلا شك حجج مقبولة ذلك انه لا يمكن ممارسة الحقوق المدنية والسياسية في ظل السيطرة الاستعمارية كما ان الاهتمام بالحقوق الاقتصادية كانت تبرره حكومات العالم الثالث انذاك بظروف التخلف التي تعيشها شعوبها ومجتمعاتها ويتجلى ذلك في الفقر الذي ينتشر بين اعداد كبيرة من المواطنين ، فعلى سبيل المثال تير احدى التقارير الى ان اعداد الفقراء في الوطن العربي يتراوح بين (90-100) مليون نسمة اي مايعادل (34-38) بالمئة من سكان الوطن العربي .

حيث كان ذلك احد الاسباب التي نجحت بها قيادات دول العالم لعدم الاخذ بالديمقراطية وتهربها من شعوبها التي خسرت كل شي فالتنمية لم تتحقق والديمقراطية لم تطبق وحقوق الانسان لم تظهر وتناست تلك القيادات ان تأمين الحريات السياسية داخل المجتمع يساعد في التنمية المتكاملة ولا يعرقلها اذ يحتاج الرقي الاقتصادي الى تعبئة ووعي سياسيين لانجدهما الا في المجتمعات التي يكون فيها الانسان حراً.

ان تردى حال حقوق الانسان لم يستمر طويلاً حيث حصل تغيير كبير حول الرؤى التي تتبناها تلك الدول حول اسبقية حقوق الانسان بعضها على البعض الاخر وذلك على اثر انهيار الاتحاد السوفيتي بداية التسعينات وظهور القطبية الاحادية بزعمارة الولايات المتحدة الامريكية فبدأ الحديث عن تكامل الحقوق ووحدها وظهرت البوادر الاولى لهذا الاتجاه في مؤتمر فينا عام 1993 حيث دعت الامم المتحدة الى هذا المؤتمر وقد تمت مناقشة قضية العالمية والخصوصية في هذا المؤتمر وقد ابدت بعض الدول الاسيوية كالصين تحفظاً بشأن (عمومية حقوق الانسان ووحدها) وذلك على اساس

- ان الثقافة والتقاليد المحلية يجب ان توضع في المقام الاول .

- كما تحجبت بان المعايير الدولية لحقوق الانسان بنيت على مفاهيم غربية وهي لا تتناسب مع المجتمعات الاسيوية لانها تركز على الحقوق الفردية وان الاسيويون اكثر ميلاً للتضحية بالمصلحة الشخصية في سبيل الجماعة .

ولكن الاغلبية الكاسحة من اعضاء المؤتمر كانت رافضة لهذه الاراء التي اعتبرت تهرياً من الدول من التزاماتها تجاه حقوق الانسان وبخاصة ان الدول المعترضة اغلبها ذات سجل سيئ في قضايا حقوق الانسان .

المطلب الثالث

حقوق الانسان في الاعلان العالمي لحقوق الانسان

لقد ظهرت فكرة اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية وثناء توقيع ميثاق انشاء الامم المتحدة عام 1945، تقدم احد اعضاء المؤتمر باقتراح وضع اعلان يتضمن الحقوق والحريات الاساسية للانسان وقد وجدت الفكرة استحساناً لدى اعضاء المؤتمر الا ان الراي الغالب اتجه الى ان الوقت لا يتسع لاصدار مثل هذا الاعلان الذي يحتاج الى كثير من الدراسات والابحاث المتقدمة ، وفي العام التالي وهو عام 1946 عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة اول دوره له وصدر في بداية تلك الدورة قراراً بانشاء لجنة حماية حقوق الانسان كان من ابرز اعضاء اللجنة ارملة الرئيس الامريكي روزفيلت والفرنسي كاسان ، اصدرت اللجنة مسودة مبدئية للاعلان عام 1947 وبعد مناقشتها واجراء بعض التعديلات عليها اقرتها الجمعية العامة للامم المتحدة باجماع الحضور مع امتناع البعض عن التصويت وتغيب دولتين عن الاجتماع وفي العاشر من كانون الاول 1948 تم اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان ويتكون من مقدمة وثلاثين مادة احتوت على مجموعة كبيرة من الحقوق والحريات من اهمها :-

1- لا يجوز استعباد او استرقاق اي احد.

2- لكل فرد الحق في الحياة والحرية.

3- لا يجوز القبض على اي شخص او حجزه تعسفاً.

4- لكل شخص حق اللجوء الى المحاكم لانصافه

5- كل الناس سواسية ام القانون.

6- لايدان اي شخص الابما يعتبر جرمًا وفق القانون

7- لايعرض اي انسان للتعذيب او للعقوبات او المعاملات القاسية.

8- لكل شخص الحق في التملك

9- لكل شخص الحق في الضمان الاجتماعي

10- لكل شخص الحق في مستوى معيشة كاف.

استنادا الى ماتقدم فان حقوق الانسان في الاعلان العالمي تقوم على ادارة الجمعية العامة للامم المتحدة انطلاقاً من مبدأ المصلحة العامة والهدف منها خلق شروط حياة اجتماعية على المستوى العالمي فحماية حقوق الانسان امر اساسي اذا اريد للبشر الا يظطروا اخر الامر الى الالياذ بالتمرد على الطغيان والاضطهاد هذا ماتقوله ديباجة الاعلان العالمي لحقوق الانسان مضيئة ان من بين الاهداف المقصود تحقيقها :-

1- الابتعاد عن اعمال اثار ت بريرتها الضمير الانساني

2 تحقيق اسمى ما نرتد اليه النفوس البشرية متمثلة بزروع عالم يتمتعون فيه بحرية القول والتفكير وبالتحرر من الخوف والفاقة وتنمية علاقات ودية بين الأمم .

هذه اذا هي نوافع الاعلان التي تم التعبير عنها في المادة الاولى التي تقول (يولد جميع الناس احرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا العقل والوجدان وعليهم ان يعاملوا بعضهم بعضاً بروح الاحياء)

- ان الكرامة هي اهم الحقوق الانسانية التي تلقى حولها جميع الحضارات والاديان السماوية لانه لاحياة مع القهر والظلم وسلب الحرية واهدار الكرامة وقد ربط الاعلان العالمي في المادة الاولى بين حق الحياة والحرية والكرامة .

- اكدت على حالة التمييز لدى الانسان عن سائر المخلوقات عندما خصته بامتلاك العقل والضمير .
- كما اكدت المادة الثانية على ان لكل انسان حق التمتع بكافة الحقوق التي جاء بها الاعلان بغض النظر عن الجنس او اللغة او اللون او الدين .

- اما المادة السابعة فنصت ان الناس سواسية امام القانون ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة دون تفرقة .

لقد كان للاعلان العالمي لحقوق الانسان الاثر الواضح على بقية الاتفاقيات التي تلتها ومنها:-

- 1- الاتفاقية الامريكية لحقوق الانسان لعام 1969 .
- 2- الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب لعام 1981 .
- 3- وثائق حقوق الانسان التي اصدرتها الدول العربية والاسلامية التي اكدت على كرامة الانسان وحرية .

لقد عد الاعلان العالمي لحقوق الانسان اهم وثيقه في تاريخ الانسانية المعاصر بما طرحه من حقوق كثيرة ضمنتها بنوده الثلاثون التي اتصفت بالشمول .

سؤال / بالرغم من امكانه الكبيرة التي احسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان في تاريخ البشرية لانه مع ذلك لم يخل من عيوب وثغرات ونقاط ضعف ؟ علل ذلك

جواب /

- 1- عدم قدرته على حماية تلك الحقوق من التجاوزات والانتهاكات التي كانت تواجهها ومرد ذلك يعود الى ان الاعلان لا يحصل حق الاكراه .
- 2- كذلك عدم تضمنه لاي جزاءات او عقوبات بحق كل من يخالف احكامه او يتجاوزها .
- 3- عدم وجود ضمانات لتنفيذه .

وبعيرة سند النقص واصلاح الحلال تم تشكيل لجنة من ثمانى عشر دولة تمكنت من صياغة اتفاقيتين دوليتين هما الاتفاقية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الخاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 والتي سميت مع الاعلان العالمي لحقوق الانسان بقواعد الشرعة الدولية .

العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية :

تضمن هذا العهد الذي تمت المصادقة عليه من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1966 مجموعة من حقوق الانسان الشخصية كالحق في الحياة والامن والسلامة الشخصية وعدم اخضاع اي انسان للتعذيب او العقوبة او المعاملة القاسية او غير الانسانية . وغيرها من الحقوق وهذه الحقوق هي ما يطلق عليها اسم الجيل الاول لحقوق الانسان لانها حقوق وحرريات اساسية يسعى البشر الى تحقيقها .

ويحتوي العهد على ديباجة وستة اجزاء وثلاثة وخمسين مادة تناولت حقوق الانسان وواجباته وحقوق الدول ومسؤولياتها .

الجزء الاول :- اكد الجزء الاول على دور الشعوب في تقرير مصيرها ونموها بحرية اقتصادية واجتماعية وثقافية وان تتصرف هذه الشعوب بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية ولايجوز للدول الاطراف بالعهد بما فيها الدول التي تتحمل ادارة الاقاليم التي لاتحم نفسها بنفسها ان تعمل على تحقيق المصير لشعوبها وان تحترم هذا الحق .

الجزء الثاني :- احترام جميع اطراف العهد للحقوق المعترف بها وكفالتها لجميع الافراد دون اي تمييز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة والتعهد بكفالة الدول الاطراف تساوي النساء والرجال في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية .

الجزء الثالث :- فقد ضم المواد من (6-28) فقد اشار الى مجموعة من الحقوق مثل حق الحياة بوصفه حقاً ملازماً لكل انسان وعلى القانون ان يحمي هذا الحق ولايجوز حرمان احد من حياته تعسفاً ولايجوز اخضاع احد للتعذيب وللمعاملة القاسية او اللاانسانية ولايجوز اجراء اية تجربة طبية او علمية على احد دون رضاه ولايجوز استرقاق احد او حرمانه من حريته وضرورة معاملته معاملة انسانية تحترم الكرامة الاصلية في الشخص الانساني . كما تضمن حق التنقل والافامة وعدم جواز ابعاد الاجنبي المقيم الا تنفيذا لقرار اتخذ وفقاً للقانون . وان الناس سواسية امام القضاء كما نص على ان للانسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ولكل انسان حق اعتناق اراء دون مضايقة وغيرها الكثير من الحقوق . ونص هذا الجزء من العهد على حق اي مواطن ان يشارك في ادارة الشؤون العامة اما مباشرة او بواسطة ممثلين يختارون بحرية وان ينتخب وينتخب في انتخابات حرة ونزيهة تجري دورياً بالافتراع العام وعلى قدم المساواة وبالتصويت السري . ويمكن القول انه على الرغم من ان العهد قد نص على الحق في الانتخاب فان هذا لايعني ان اجراء الانتخاب يجب ان يكون بالطريقة الوحيدة لاختيار الممثلين لادارة الشؤون العامة للبلد وبالتالي لايستبعد العهد الانظمة التي يكون فيها الحكم ملكياً وراثياً طالما كان للافراد فيها نون اي وجه من وجوه التميز حق المشاركة اما عن طريق هيئة منتخبة انتخاباً حراً نزيهاً في ادارة الشؤون العامة للبلد .

الجزء الرابع: - فيتعلق بلجنة حقوق الانسان التي من اهم وظائفها ماياتي :-

- 1- استلام تقارير عن تدابير متخذة من الدول الاطراف في العهد حول واقع الاقرار والحماية لحقوق الانسان فيها.
- 2- اعداد البحوث والدراسات المتعلقة بحقوق الانسان
- 3- تقديم تقريرها السنوي عن اعمالها الى الجمعية العامة عبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للمنظمة الدولية .

الجزء الخامس: - تشير الى ان احكام هذا العهد لاتخل بميثاق الامم المتحدة وداستير الوكالات المتخصصة التابعة لها كما انها لاتخل بحق الشعوب بالتمتع بثرواتها الطبيعية .

الجزء السادس: - فقد تناول الية التصديق والتوقيع والتنفيذ وحفظ وايداع هذا العهد .

2- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية :-

اقرت الجمعية العامة للامم المتحدة هذا العهد في عام 1986 وكل ماورد في هذا العهد له شان بالدولة ويعتمد عليها في تطبيقه والالتزام ببندوه . فلقد جاء في ديباجة العهد على رورة ادراك الفرد لمسؤوليته في تعزيز واحترام هذه الحقوق بما لجميع اعضاء الاسرة البشرية من كرامة اصيلة فيهم ومن حقوق متساوية وثابته وفقاً للمبادئ المعلنة في ميثاق الامم المتحدة القائمة على الحرية والعدل والسلام .

ان السبيل الوحيد لتحقيق المثل الاعلى الوارد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان في ان يكون (البشر احراراً ومتحررين من الخوف والفاقة) هو بتوفير الظروف الضرورية لتمكين كل انسان من التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك حقوقه المدنية والسياسية .

جاء في المواد من (6-15) بان تتعهد الدول بتوفير ضمانات تتمثل بالتالي

- حق العمل والتمتع بظروف عمل عادلة ومواتية .
- حق تكوين النقابات والانضمام اليها .
- الحق بالضمان الاجتماعي بما في ذلك التأمينات الاجتماعية للتسياب والنساء والاطفال بما يؤمن له مستوى معيشة كاف .
- الحق في التمتع بمستوى ممكن من الصحة الجسدية والعقلية والحق في التعليم والحق في الاشتراك بالحياة الثقافية .
- الحق في التمتع بقوائد التقدم العلمي وتطبيقاته .

اما بقية المواد من (16- ولغاية 25) فتدعو لضرورة تعهد الدول الاطراف بتقديم تقارير وتدابير لضمان احترام الحقوق المنصوص عليه في هذا الى الامين العام للامم المتحدة الذي يحملها بدوره الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ويتخذ المجلس الاجراءات والتدابير

اللازمة والكفيلة بحسن وسلامة تنفيذ الدول للقرارات اللازمة والكفيلة بحسن وسلامة تنفيذ الدول للقرارات بالتعاون مع الوكالات المتخصصة .

المطلب الثاني

حقوق الانسان في الدساتير العربية

اذا كان الدستور يعني مجموعة القواعد القانونية العليا المنظمة للسلطات العامة في الدولة فهو الذي يحدد شكل النظام السياسي وطبيعته ويعرف السلطات العامة ويحدد صلاحياتها وواجباتها والقواعد والاسس التي تسيّر عليها في عملها وينص على الحقوق والحريات التي يتمتع بها الافراد .

ان الدساتير المكتوبة لا يمكن لها استيفاء كل التفاصيل في ضمان حقوق الانسان ولما كانت حقوق الانسان اغلبها حقوقاً طبيعية اصلية فان الدستور لا ينشأها وانما يعلن عنها لذلك فان الحقوق التي يتضمنها الدستور هي ليست كل الحقوق التي يتمتع بها الافراد وانما توجد حقوق غيرها لكن النص على بعض هذه الحقوق في صلب الدستور يعني اضعاف مكانة رفيعة عليها لما يتمتع به الدستور من سمو على مختلف التشريعات الوطنية الاخرى كالقوانين والانظمة .

ان اغلب الدساتير العربية اتسمت بكونها مؤقتة وبالذات الجمهورية منها واغلبها لا تتصف بالصفة الشرعية فهي هبة من الحاكم للشعب الذي جاء اثر انقلاب عسكري او نظام ملكي وراثي فكيف يمكن ان نتصور بانهم سيقدمون على النص على حقوق الانسان في دساتيرهم؟ وان نصو عليها فما هي الضمانة لتطبيقها ؟

لقد عمدت الانظمة العربية في الكثير من ممارساتها الى قمع حقوق الانسان العربي وحرياته؟ علل ذلك

- حيث عمدت الى سن قوانين استثنائية اوقفت العمل بعدد من تلك الحقوق والحريات الدستورية والضمانات القانونية المنصوص عليها .
- اصدرت القوانين الاستثنائية بالاستناد الى حالة الطوارئ والاحكام العرفية التي اتخذت بحجة حماية الامن الداخلي وقد فرضت هذه القوانين بشكل متقطع احياناً وبشكل دائم احياناً اخرى بحيث اصبحت القوانين العادية هي الاستثناء والاستثنائية هي القوانين العادية .
- ومن اخطر النتائج التي ترتبت على هذه الاجراءات هو قمع الحريات وانتهاك الحقوق والغت القوانين الاستثنائية دور المؤسسات الدستورية وانتهكت مبدأ سيادة القانون
- خلاصة القول ان الانظمة العربية التقليدية لاتهم بالنظر للفرد ككيان مستقل يمتلك حقوقاً قبل وفوق المجتمع كما يذهب اليه الغرب فالفرد هو جزء من كل (وهو القبيلة العائلة او الدولة)